رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الهجرة وسوق الشغل

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير ورأي حول موضوع: "الهجرة وسوق الشغل".

وفي هذا الصدد، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية بإعداد هذا التقرير والرأي.

وخلال دورتها العادية الثانية والتسعين المنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2018، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشبه إجماع (امتناع عضو واحد عن التصويت) على التقرير الذي يحمل عنوان "الهجرة وسوق الشغل"، والمنبثق منه هذا الرأي.

السياق

تساهم الهجرة في بناء المجتمعات وتطوير الأمم، وهي في تنامٍ بفعل العديد من العوامل المرتبطة بالتفاوتات في مستوى التنمية والفوارق الديموغرافية المتنامية وانعكاسات التغيرات المناخية وظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة.

وقد شهدت موجات الهجرة خلال السنوات الأخيرة تحولات من حيث طبيعتها ومداها. ومن المتوقع أن يرتفع حجم هذه الظاهرة في المستقبل، لاسيما على الصعيد الإقليمي، جرَّاء النمو الديموغرافي، وتزايد عدد المناطق التي تعاني من تداعيات الكوارث الطبيعية والنِّزاعات ومظاهر عدم الاستقرار، فضلاً عن الاتفاقات الإقليمية التي تساهم في تيسير حرية تنقل السلع والأشخاص، بما في ذلك حركية اليد العاملة.

وعلى المستوى الإفريقي، تتم عمليات الهجرة بشكل رئيسي بين بلدان القارة، حيث إن 80 في المائة منها تتم داخل القارة. ويتنقل الأشخاص في المقام الأول على مستوى الأقاليم الفرعية للقارة الإفريقية.

ويحظى المغرب باهتمام خاص بالنظر إلى ما سجَّله من تطورات في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وكذا اعتباراً للسياسة التي اعتمدها لفائدة المهاجرين، فضلاً عن موقعه الجغرافي المتميز. فهو يُعدّ في الآن ذاته مَصْدَرا للهجرة، وبلداً لعبور المهاجرين، وبلداً لاستقرارهم النهائي.

ومن شأن مسلسل اندماج بلادنا مع بلدان القارة الإفريقية بشكل عام وبلدان غرب إفريقيا على وجه التحديد أن يساهم في تطور المبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات وزيادة أعداد المهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الوافدين عليه.

وقد اتخذت بلادنا عدة مبادرات وتدابير في إطار سياستها المعتمدة في مجال الهجرة. وهي مبادرات وتدابير تقتضي، على أهميتها، اندماجها في إطار شمولي يضمن إضفاء التجانس والفعالية على جهود رفع الرهانات القائمة أمام المغرب وتحقيق الأهداف التي ينشدها من انخراطه في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إفريقيا، لاسيما في مجالات التنافسية والتكوين وسوق الشغل.

واعتباراً لهذا السياق، ووعياً بالتزامات بلادنا داخل القارة الإفريقية، ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تناول موضوع "الهجرة وسوق الشغل" في إطار إحالة ذاتية.

موضوع الإحالة الذاتية ومنهجية العمل

اعتباراً لأهمية موضوع الهجرة وصِلَتِه الوثيقة بسوق الشغل، كان من الضروري بالنسبة للمجلس أن يشارك في النقاش الدائر بهذا الشأن وأن يساهم في بلورة رؤية شمولية ومتجانسة في الآن ذاته لموضوع الهجرة.

ويسعى المجلس من خلال هذه الإحالة الذاتية إلى الوقوف على واقع الهجرة بالمغرب، وما تم في إطارها من منجزات، وكذا حدودها وانعكاساتها على سوق الشغل على وجه الخصوص، واقتراح مداخل جديدة تكفل إدماجاً مستداماً للمهاجرين، بما يُمكِّنهم من المساهمة في تنمية وازدهار المغرب وبلدانهم الأصلية.

وقد حرص المجلس خلال إعداد هذا التقرير على إعمال المقاربة التشاركية التي تعبئ مختلف مكونات تركيبته التعددية في إنتاج نقاش تفاعلي وبلورة رأي يجمع بين التشخيص والتحليل واقتراح التوصيات الاستراتيجية والعملية.

وتمت بلورة التوصيات ارتكازاً على دراسة دولية مقارِنة من أجل رصد الممارسات الفضلى في مجال إدماج المهاجرين.

وينبغي التأكيد على أن هذا التقرير يتناول إشكالية الهجرة في المغرب، مع التشديد على العلاقة بين الهجرة وسوق الشغل.

الإطار المرجعي

انطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تناوله للموضوع من كون مسألة الهجرة تحظى باهتمام بالغ من أعلى سلطة في البلاد، ليس فقط في بعدها الوطني ولكن أيضا على المستوى القاري.

ويتضمن الإطار المرجعي الذي استند عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد هذه الإحالة الذاتية، القانون الدولي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة.

وينطلق المجلس أيضاً في تحليله من مقتضيات دستور المملكة المغربية ومن مضامين مرجعية الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء. كما يستند على الاعتبارات التالية:

- اختيار الاتحاد الإفريقي لجلالة الملك محمد السادس "رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة"، خلال قمة الاتحاد الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، يومي 30 و31 يناير 2017؛
- "الأجندة الإفريقية حول الهجرة"، التي قدَّمها جلالة الملك للقمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018، التي تشكل قاعدة أساسية لتوجيه عملية تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية؛
- الرئاسة المشتركة بين المغرب وألمانيا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ستحتضنه مراكش في دجنبر 2018 في إطار النقاش الدائر على الصعيد الدولي من أجل بلورة اتفاقية دولية كبرى، برعاية منظمة الأمم المتحدة، بُغْية وضع إطار موحَّد يضبط الحكامة العالمية للهجرة، من خلال مجموعة من المبادئ المشتركة والتعهدات والاتفاقات؛
- "أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063"، التي تحمل عنوان "إفريقيا التي نريد". وتسعى هذه الأجندة، التي اعتُمدت بأديس أبابا في 31 يناير 2015، إلى ضمان حرية تنقل الأشخاص في إطار برنامج الاندماج القاري؛
- الأهمية التي تحظى بها مسألة الهجرة ضمن انشغالات المجتمع الدولي، والتي تجسدت على مستوى أهداف التنمية المستدامة في سنة 2015، من خلال اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسة التنمية؛

- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير للتصدي للتغيرات المناخية من شأنها أن تحمل الأطراف على احترام التزاماتها المتعلقة بالمهاجرين وتعزيزها ومراعاتها؛
- كما تجدر الإشارة إلى نداء الرباط الصادر في 31 أكتوبر 2018، الذي جدَّدَ التأكيد على انخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس النواب بالمملكة المغربية والبرلمانات واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا في مجال الهجرة، وأكد أيضا على دور هذه الهيئات كقوة اقتراحية وآلية للرصد الاستراتيجي في جميع المجالات المتعلقة بالهجرة.

الهجرة : واقع الحال وتحليل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

I. خصائص وتطورات الهجرة على المستوى الدولي وسياسات الهجرة

أ. تدفقات الهجرة على المستوى الدولي : توجه نحو الارتفاع

بلغ عدد المهاجرين في العالم، سنة 2017، حوالي 258 مليوناً حسب منظمة الأمم المتحدة، أي ما يمثل 3.4 في المائة من سكان العالم. وشكلت نسبة النساء خلال السنة نفسها 48.4 في المائة من مجموع أعداد المهاجرين، مقابل 49.3 في المائة سنة 2000. وأما إذا أضفنا المهاجرين الداخليين، والبالغ عددهم حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة 740 مليون شخص، فسنحصل على نتيجة مفادها أن شخصاً واحداً من بين كل سبعة أشخاص عبر العالم يُقْدِم على الهجرة.

وينتقل ثلث المهاجرين من البلدان النامية (بلدان الجنوب) نحو البلدان المتقدمة (بلدان الشمال)؛ وينتقل الثلث الآخر بين بلدان الجنوب؛ أما الثلث الأخير، فينتقل بين بلدان الشمال. وتُعتبر البلدان متوسطة الدخل، مثل الهند والمكسيك وروسيا والفلبين وتركيا والصين، البلدان الرئيسية التي تشكل اليوم مَصْدَراً للهجرة.

وتتركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة للغاية. وتُسجَّل هذه الحركات على طول البحر الأبيض المتوسط، وفي الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وكذا في الحدود الواقعة بين روسيا والصين.

وتشهد هذه النطاقات الجغرافية الفاصلة تغيرات مستمرة، حيث سرعان ما أصبحت بلدانُ الانطلاقِ أو العبورِ سابقاً بلدانَ استقبالٍ: وهذا ما ينطبق على كلٍّ من المغرب وكوت ديفوار وتركيا.

وبالنسبة للقارة الإفريقية، فقد قَدَّرت منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو 24.7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 في المائة من سكان القارة (14 في المائة من عدد المهاجرين في العالم). أما في المغرب، وحسب المصدر نفسه، فقد شكل عدد المهاجرين 101.200 مهاجر، وهو ما يمثل حوالي 0.3 في المائة من إجمالي السكان (برسم سنة 2017).

إن أسباب الهجرة متعددة، كما أن هذه الظاهرة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة. فقد تُعزى لأسباب اقتصادية أو سياسية أو تربوية أو اجتماعية أو بيئية أو مناخية أو نفسية أو غير ذلك.

وتُعَدُّ البلدان ذات الدخل المرتفع (وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة) الوجهة الرئيسية للمهاجرين.

وقد شهدت موجات الهجرة، بما في ذلك هجرة اليد العاملة، إلى هذه البلدان الصناعية انخفاضا مطَّردا منذ الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008. وسَجَّلَ منحى هذا الانخفاض تراجعاً طفيفاً جدا سنة 2013، قبل أن يعود إلى مستوى أكثر استقرارا في السنوات الموالية.

إن الصورة النمطية التي تناقلتها وسائل الإعلام وسياسيون (خاصة اليمين المتطرف)، في أوروبا بشكل رئيسي، حول الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتزايد عدد الوفيات المسجلة في صفوف المهاجرين السريين في عرض البحر الأبيض المتوسط، كرَّست الانطباع بأن الهجرة الإفريقية موجَّهة بشكل رئيسي نحو أوروبا وتشكل خطرا يُهدِّد السكان المحليين. وتغذي هذه الأحكام المسبقة مظاهر الرفض التي تفضي إلى ظواهر تمييزية، بل إلى إذكاء العنصرية وكراهية الأجانب.

وتبقى الهجرة الإفريقية هجرة بين بلدان إفريقيا. فمن أصل 24.7 مليون مهاجر على الصعيد الإفريقي، يهاجر 19.4 مليون شخص داخل القارة، أي ما يمثل 80 في المائة من مجموع المهاجرين.

وينتقل معظم المهاجرين الأفارقة داخل القارة ويستقرون عموماً في الأقاليم الفرعية للقارة. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين يهاجرون داخل الأقاليم الفرعية للقارة أزيد من 70 في المائة في غرب إفريقيا، و65 في المائة في جنوب القارة الإفريقية، و50 في المائة في وسط إفريقيا و47 في المائة في شرق القارة[1].

وتتسبب انعكاسات التغيرات المناخية في هشاشة وضعية سكان القارة الإفريقية. ووفقاً للمركز الدولي لرصد النزوح الداخلي (IDMC)، فإن الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية، وعن الظواهر الجوية القصوى، وانخفاض احتياطيات المياه، وتدهور الأراضي الفلاحية، وانعدام الأمن الغذائي، كلُّها عوامل دفعت 1.1 مليون إفريقي إلى مغادرة موطنهم الأصلي في سنة 2015. وقد بلغ عدد النازحين جرَّاء انعكاسات التغيرات المناخية في إفريقيا حوالي 14 مليوناً ما بين سنتي 2009 و 2015.

أما البنك الدولي، فيرى من جانبه أنه في غياب تدابير ملموسة تكفل التصدي للتغيرات المناخية والدفع بعجلة التنمية، فإن إفريقيا جنوب الصحراء قد تسجل ما يصل إلى 86 مليون نازح داخلي بسبب التغيرات المناخية في أفق سنة 2050.

ولعل التقرير الخاص الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (GIEC)، الذي تم تقديمه في 8 أكتوبر 2018، قد يدفع إلى الرفع من سقف هذه التوقعات.

ب. الهجرة الدولية من أجل العمل : اهتمام باليد العاملة المؤهلة

تُعرِّف منظمة العمل الدولية العامل المهاجر بكونه " كل شخص يهاجر أو هاجر من بلد إلى بلد آخر لا يحمل جنسيته بغية شغل وظيفة بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص".

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

وتتضمن صكوك منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين الاتفاقيات والتوصيات التالية:

- التوصية رقم 2 بشأن المعاملة بالمثل للعمال الأجانب، 1919؛
- الاتفاقية رقم 19 بشأن المساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب في ما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل، 1925؛
- الاتفاقية رقم 21 بشأن تبسيط إجراءات تفتيش المهاجرين على ظهر السفن، 1926؛
- التوصية رقم 25 بشأن المساواة في معاملة المواطنين والأجانب في التعويض عن الحوادث، 1925؛
- التوصية رقم 26 بشأن حماية النساء والفتيات المهاجرات على ظهر السفن، 1926؛
- الاتفاقية رقم 48 بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة في التأمين، 1935؛
- الاتفاقية رقم 97، بشأن العمال المهاجرين (مُراجعة)، 1949؛
- التوصية رقم 86، بشأن العمال المهاجرين (مُراجعة)، 1949؛
- الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، 1962؛
- الاتفاقية رقم 143، بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) ، 1975؛
- التوصية رقم 151، بشأن العمال المهاجرين، 1975؛
- الاتفاقية رقم 157 بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، 1982؛
- التوصية رقم 167 بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، 1983؛
- الاتفاقية رقم 189، بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011.

وفي سنة 1990، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بوصفها آلية لحماية العمال المهاجرين. وتأخذ هذه الاتفاقية بعين الاعتبار اتفاقيات منظمة العمل الدولية (خاصة الاتفاقية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) والاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، والتوصيتان رقم 86 و151 بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية رقم 29 المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، والاتفاقية رقم 105 المتعلقة بإلغاء العمل الجبري، بالإضافة إلى اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتتسم الهجرة الدولية من أجل العمل بتباين طبيعتها، إذ يمكن أن تكون إما هجرة دائمة أو مؤقتة.

ومن حيث المبدأ، لا يُعتبَر المهاجرون من أجل التجمع العائلي، وطالبو اللجوء، وعُمَّال الحدود، والفنانون، والعاملون لحسابهم الخاص، عُمَّالاً مهاجرين.

ويقدَّر عدد العمال المهاجرين اليوم بنحو 150.3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم[2]، ساهموا بين سنتي 2000 و2014 بنسبة تتراوح ما بين 40 و80 في المائة من حجم نمو اليد العاملة في البلدان التي يقصدونها، وبنسبة 9.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي، أي ما يعادل 6.7 تريليون دولار[3]. وتعتبر هذه المساهمة مهمة، فلو قامت هذه الفئة بالعمل نفسه داخل بلدها الأصلي، لكان الناتج الداخلي الخام العالمي سيخسر 3 تريليون دولار.

كما تُشكل الهجرة المؤقتة من أجل العمل ظاهرة مهمة بالنظر إلى الحجم الكبير لأفواج المهاجرين المعنيين وإلى المهارات المهمة التي يجلبونها. وبشكل عام، يمكن أن تشكل هذه الهجرة أداة ضبط مفيدة للغاية في سوق الشغل داخل بلدان الاستقبال، حيث إن هذه الموجات تتأثر بالظروف الاقتصادية وبتطور الحاجيات على المدى القصير إلى اليد العاملة وإلى الكفاءات.

وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المهاجرين لا يعتزمون في بادئ الأمر الاستقرار بشكل دائم في بلدان الاستقبال، فإن نسبة كبيرة منهم تمدد فترة إقامتها بعد حصولها على الموافقة على طلب تغيير وضعيتها الإدارية، لتتحول بذلك الهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحولاً من الهجرة من أجل العمل إلى أنماط أكثر مرونة من الحركية.

ومن السمات الثابتة للهجرة الدولية من أجل العمل تركيزها على اليد العاملة المؤهَّلة. وقد سعت معظم البلدان في المقام الأول إلى استقطاب هذا النوع من اليد العاملة من أجل إغناء اقتصاداتها بكفاءات ومعارف جديدة، ولكن أيضا لتلبية حاجياتها في قطاعات محددة، كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين من فئة الأطباء والمختصين في المعلوميات والمهندسين وغيرهم.

ولا تزال هذه الرغبة في استقطاب العمال ذوي المؤهلات العالية قائمة، لاسيما في القطاعات التي تعاني من الخصاص في اليد العاملة. ولا يزال هذا الاتجاه العام متواصلاً، حيث اعتمدت بعض البلدان سياسات هجرة انتقائية تروم تلبية حاجيات سوق الشغل على نحو أكثر دقة.

وإجمالاً، فإن العمال الذين لديهم تكوين عالٍ هم أكثر قدرة على التنقل من العمال الأقل تأهيلاً، وينتقلون نحو بلدان يحصلون فيها على أجور أفضل وتمكنهم من مستوى عيش أفضل وبيئة عمل أكثر جاذبية.

ج. سياسات للهجرة تتسم بالتباين وأحيانا بالتضارب في مجال تدبير تدفقات موجات الهجرة

في إطار التوصيات التي تمت بلورتها ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في أفق سنة 2030، تم تناول موضوع الهجرة في الغاية رقم 10-7 من هذه الأهداف، حيث تدعو إلى "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة"، وبالتالي فإن هذه الغاية تشمل جميع جوانب الهجرة.

---

[2] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة.

[3] McKinsey Global Institute, *People on the move : Global migration's impact and opportunity*, Décembre 2016.

ويمكن تعريف سياسات الهجرة بكونها مجموعة من الإجراءات المنسَّقة والتدابير الرامية إلى ضمان تدبيرٍ أفضل لأفواج المهاجرين في مجال ترابي معين. وينبغي أن يرتكز وضع أي سياسة للهجرة على مقاربة قائمة على التخطيط، من أجل بلورة حلول اقتصادية وسياسية وتشريعية وإدارية للتحديات التي تفرضها الهجرة.

ومن شأن التدبير المنهجي والمندمج والآمن وذي البُعدِ الإنساني أن يقيم توازناً بين عدد من الأهداف السياسية الاستراتيجية المتعلقة بالصحة العمومية، والأمن، والتنمية الاقتصادية، والهوية الثقافية، والتماسك الاجتماعي.

وتشمل سياسات الهجرة اعتبارات مختلفة كتلبية حاجيات سوق الشغل عندما تكون اليد العاملة المحلية غير كافية، مع العمل على حماية مصالح العمال المحليين ضد المنافسة الخارجية.

وتتسم سياسات الهجرة بتباينها، إذ هناك سياسات مبنية وفق منطق الإدماج أو الاستيعاب، وأخرى تتبنى منطق الهجرة المنتقاة، بينما توجد سياسات تنتهج استراتيجية إغلاق الحدود.

وعموماً، تحاول البلدان إيجاد توازن، بشكل لا يجعل حدودها مفتوحة تماماً ولا مغلقة تماماً.

II. تدفقات الهجرة في المغرب ورهانات سوق الشغل

أ. الهجرة في المغرب

لم يعد المغرب في الوقت الراهن بلداً لانطلاق المهاجرين أو عبورهم فحسب، بل أضحى أيضاً بلد استقبال واستقرار. وقد ساهم مستوى نمو المملكة وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية في استقطاب موجات الهجرة. كما أن دستور المملكة يكفل حقوق المهاجرين.

وتشير المعطيات الرسمية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة إلى أن نسبة المهاجرين تمثل حوالي 0.3 في المائة من ساكنة المغرب (بلغ عدد الأجانب المقيمين في المغرب 101.200 نسمة سنة 2017). وقد شكلت النساء خلال السنة نفسها 49.8 في المائة من مجموع عدد المهاجرين، مقابل 48.6 في المائة سنة 2000، إلا أن هذا المنحى لا يَهُمُّ العاملات المهاجرات، حيث بلغت نسبتهن 31.4 في المائة، وفق معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017.

ومنذ سنة 2013، عرفت السياسة التي ينتهجها المغرب في مجال الهجرة منعطفاً مهماً، بناءً على التوجيهات السامية التي أعطاها جلالة الملك محمد السادس للحكومة من أجل بلورة سياسة للهجرة تكون إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، ومسؤولة في منهجيتها، ومواكبةً للتطورات التي تعرفها هذه الظاهرة، ورائدةً على المستوى الإقليمي. وقد جاءت هذه التوجيهات إثر نشر خلاصات التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين بالمغرب، تحت عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة".

وفي هذا السياق، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، من أجل ضمان تدبير أفضل لموجات الهجرة في ظل احترام حقوق الإنسان، وتيسير إدماج المهاجرين النظاميين، من خلال وضع إطار مؤسسي ملائم للتحديات الجديدة.

وفي ما يتعلق بعمليتَيْ تسوية وضعية المهاجرين اللتين تم إطلاقهما في سنة 2014 وفي نهاية 2016، في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، فقد بلغ عدد طلبات تسوية الوضعية التي تم التقدم بها أزيد من 56.000 طلب (يقدر عدد طلبات تسوية الوضعية التي تم قبولها لحد الآن بأزيد من 43.000).

ويُقَدَّرُ عدد المهاجرين غير النظاميين أو السريين، غير المشمولين بالإحصائيات الرسمية، بحوالي 20.000 مهاجر مقيم بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني. وبالنظر إلى طبيعة الهجرة السرية، فمن الصعب قياس حجمها. وإذا كانت تتاح في بعض الأحيان معلومات حول توقيف أشخاص موجودين في وضعية غير قانونية، إلا أنه يستعصي توفير معطيات إحصائية دقيقة حول هذه الظاهرة.

إن محاولة تفسير الهجرة السرية أمر معقد للغاية، لأن طابع السرية ليس بالتأكيد حالة طبيعية بل هو نتاج عدة عوامل. وغالبا ما تتم الهجرة السرية خارج أي إطار قانوني أو نظامي.

ومنذ بضع سنوات، ظهر نمط من الهجرة يشمل مواطني دول لا تُفرض عليهم تأشيرة الدخول إلى المغرب، معظمهم من الأوروبيين. وإذا كان البعض منهم يبادر إلى تسوية وضعيته لدى السلطات المحلية والقنصلية، فإن العديد منهم يعملون فوق التراب الوطني دون الخضوع لأي إطار قانوني.

ب. التأثيرات على سوق الشغل بالمغرب

1. الهجرة في قانون الشغل بالمغرب

يعد المغرب ثاني بلد صادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[4]، كما يُعتبر من البلدان القلائل التي صادقت على الصكوك الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتصلة بموضوع الهجرة. ويتعلق الأمر بالاتفاقية رقم 97[5] بشأن العمال المهاجرين (مراجعة)، والاتفاقية رقم 143[6] بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية). وأبرمت المملكة أيضا 11 اتفاقا في مجال اليد العاملة وثلاث

[4] ظهير شريف رقم 1.93.317 صادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011) بنشر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في (18 ديسمبر 1990). الجريدة الرسمية عدد 6015، بتاريخ 23 يناير 2012.

[5] ظهير شريف رقم 1.14.119 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بتنفيذ القانون رقم 87.13 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) 1949، الجريدة الرسمية عدد 6277، بتاريخ 28 يوليو 2014.

[6] ظهير شريف رقم 1.16.115 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 01.16 الموافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975، الجريدة الرسمية عدد 6493، الصادرة بتاريخ 22 أغسطس 2016.

اتفاقيات استيطان، مما يُلزم المغرب بوضع وتعزيز سياسة وطنية تضمن عدم التمييز بين العمال المهاجرين والمواطنين.

ويخضع تشغيل المهاجرين لأحكام مدونة الشغل لسنة 2004، بموجب مقتضيات الباب الخامس المتعلق بتشغيل الأجراء الأجانب (المواد من 516 إلى 521)، وكذا مقتضيات القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

وبموجب المادة 516 من مدونة الشغل المشار إليها، يجب على كل مشغل يرغب في تشغيل أجير أجنبي، أن يحصل على رخصة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على عقد الشغل. ويمكن للسلطة الحكومية المكلفة بالشغل أن تسحب الرخصة في كل وقت.

ويجب أن يكون عقد الشغل الخاص بالأجانب، مطابقا للنموذج المحدد بموجب قرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 1391.05 الصادر في 25 نوفمبر 2005 والقاضي بتتميم نموذج عقد الشغل الخاص بالأجانب الملحق بقرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 350.05 بتاريخ 9 فبراير 2005.

وتنص ديباجة مدونة الشغل على أن مقتضياتها تطبق "في كل أرجاء التراب الوطني وبدون تمييز بين الأُجراء يقوم على أساس السلالة أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي".

ويُسْتَشَفُّ من ذلك أن مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأجانب والمواطنين هو مبدأ راسخ في علاقة الشغل وفي ظروف العمل.

وفي السياق ذاته، تنص الفقرة الثانية من المادة 9 على أنه "يمنع كل تمييز بين الأجراء من حيث السلالة، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الزوجية، أو العقيدة، أو الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، يكون من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص، أو عدم المعاملة بالمثل في مجال التشغيل أو تعاطي مهنة، لاسيما في ما يتعلق بالاستخدام، وإدارة الشغل وتوزيعه، والتكوين المهني، والأجر، والترقية، والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية، والتدابير التأديبية، والفصل من الشغل ".

وفي ميدان الوساطة في مجال التشغيل، تنص المادة 478 من مدونة الشغل على أنه يُمْنَعُ على وكالات التشغيل الخصوصية ومقاولات التشغيل المؤقت "كل تمييز يقوم على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، من شأنه المس بمبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة في ميدان التشغيل"، و"يمنع أيضا على وكالات التشغيل الخصوصية التمييز من منطلق الانتقاء الرامي إلى الحرمان من الحرية النقابية أو المفاوضة الجماعية".

وفي مجال العمل المنزلي، تنص الفقرة الثالثة من المادة 3 من القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين على أنه "إذا تعلق الأمر بعاملات أو عمال منزليين أجانب، تطبق أحكام البابين الخامس والسادس من الكتاب الرابع من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل والتي تهم تشغيل الأجراء الأجانب".

ومن جهة أخرى، تنص المادة 4 من القانون 19.12 على أنه يمكن تشغيل العاملات أو العمال المنزليين الأجانب عن طريق وكالات التشغيل الخصوصية وفق أحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل. كما تحظر المادة نفسها على الأشخاص الذاتيين أن يقوموا بأعمال الوساطة في تشغيل عاملات أو عمال منزليين بمقابل، وذلك تجنبا لأي استغلال أو أنشطة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص.

وعلى الرغم من التأكيد على مبدأ المساواة، فلا يزال هناك نوعان من القيود ينبغي تجاوزهما في مقتضيات التشريع الخاص بمجال التشغيل :

- في مجال الأهلية لتمثيل الأجراء، تشترط المادة 439 من مدونة الشغل التوفر على الجنسية المغربية من أجل الترشح لانتخابات مندوبي الأجراء؛
- في ما يتعلق بحرية العمل النقابي، تنص المادة 416 من مدونة الشغل على أنه يجب أن يكون الأعضاء المكلفون بإدارة النقابات المهنية وتسييرها من جنسية مغربية، وهو ما يشكل تمييزا على أساس الجنسية ويعد تعارضا مع أحكام الدستور، لا سيما الفصلان 30 و9 منه، وكذا مع مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لسنة 1948 والتي تُقِرُّ بالحرية النقابية للعمال "دون أي تمييز".

وفي ميدان الاجتهاد القضائي في المجال الاجتماعي، اعتبرت الغرفة الاجتماعية لمحكمة النقض في قرارها عدد 419 الصادر بتاريخ 08-03-2016 في الملف الاجتماعي رقم 387-5-1-2015، أن "إجبارية وضع تأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالشغل على عقود العمل المتعلقة بالأجانب، وتحديد مدتها في سنة تضفي على هذا العقد طابع التحديد، ويعتبر عقدا محدد المدة ينتهي بانتهاء مدته المحددة في التأشيرة المذكورة، ولا يمكن لإرادة الأطراف أن تجعله عقدا غير محدد المدة خارج مقتضيات المادة 516 من مدونة الشغل التي جاءت بصيغة الوجوب فهي قاعدة آمرة لا يجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها". إن الإشكال هنا ليس إشكالا ذا طبيعة قانونية بل إدارية، حيث إن السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بصفتها الجهة المؤهلة لمنح رخصة تشغيل الأجانب، تمنح رخصاً مدتها القصوى سنة، وذلك دون الارتكاز على أي سند قانوني.

إن تحديد مدة الرخصة في سنة، يُعَدُّ تمييزا في مجال التشغيل بين الأجانب (المهاجرين) والمواطنين. حيث إن اعتبار عقد العمل المبرم مع الأجير الأجنبي عقداً محدد المدة، يحرم الأجراء المهاجرين من حقهم في التعويض.

من جهة أخرى، تُخَوِّل المادة 516 من مدونة الشغل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل سحب الرخصة "في كل وقت"، وهو ما من شأنه أن يخلق شعورا بعدم الاستقرار والاطمئنان في الشغل، علماً أنه لم يتم سحب أي رخصة عمل لحد الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة الإقامة نفسها تبقى مرتبطة بمدة عقد العمل. بمعنى أنه في حال فصل عامل أجنبي من العمل فإن رخصة إقامته تتوقف على إثر ذلك، وهو الأمر الذي يبرز ضرورة ملاءمة القوانين والممارسات الوطنية مع المعايير الدولية التي تدعو الدول والحكومات إلى اعتماد عقود عمل غير محددة المدة.

2. معطيات حول العمال المهاجرين بالمغرب

تُبرز معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017 أن عدد العمال المهاجرين في المغرب بلغ 26283 شخصا (31.4 في المائة منهم من الإناث و69.6 في المائة من الذكور)، مقابل 24684 شخصا سنة 2016 و23055 شخصا سنة 2015.

أما توزيع العمال المهاجرين حسب الجنسيات الأكثر تمثيلية، فقد جاء سنة 2017، بناءً على المعطيات التي قدمها الصندوق، على الشكل التالي : الفرنسيون (5346)، السينغاليون (4958)، الإسبان (2722)،

التونسيون (964)، الفيليبنيون (905)، الإفواريون (899)، الجزائريون (770) المهاجرون من الولايات المتحدة الأمريكية (667)، الأتراك (664) والصينيون (626).

ويشتغل أغلب العمال المهاجرين (9578 شخصا) في قطاع الخدمات، يليهم العمال المهاجرون المشتغلون في قطاع التجارة (3779)، ثم في قطاع الصناعة التحويلية (2689)، وقطاع البناء (2410). في المقابل، لا يشتغل في قطاع الفلاحة وأنشطة استغلال الغابات والصيد سوى 354 من العمال المهاجرين.

قطاع النشاط	عدد العمال المهاجرين
الفلاحة وأنشطة استغلال الغابات والصيد	354
الصناعة التحويلية	2689
البناء	2410
التجارة	3779
النقل والتخزين	721
الإيواء والطعامة	1696
الإعلام والاتصال	1229
الخدمات	9578
القطاع المالي والتأمينات	454
قطاعات أخرى	3373

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2017

وبخصوص توزيع العمال المهاجرين حسب سلم الأجور، فإن 10138 من العمال المهاجرين يتقاضون أجرا شهريا يزيد عن 10000 درهم، و3621 مهاجرا يتراوح أجرهم الشهري ما بين 6000 و10000 درهم، فيما يتقاضى 3193 عاملا مهاجرا ما بين 3000 و4000 درهم في الشهر، في حين لا يتجاوز عدد أولئك الذين يقل أجرهم الشهري عن 1813 درهما 843 شخصا.

فئة الأجور الشهرية بالدرهم	عدد العمال المهاجرين
]1-500[	140
]500-1000[	166
]1000-1813[	677
]1813-2566[	1630
]2566-3000[	2522
]3000-4000[	3193
]4000-5000[	2294
]5000-6000[	1902
]6000-10000[	3621
10000 فما فوق	10138

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2017

ومما يؤكد هذه المعطيات، المعلومات التي قدمتها وزارة الشغل والإدماج المهني، والتي تشير إلى أن أغلب العمال المهاجرين المستقرين بالمغرب هم من الأطر العليا، إذ يَشْغَلُ حوالي 1300 منهم منصب

مدير عام ومدير، فيما يَشْغَلُ أزيد من 800 منهم مناصب المسؤولية، يليهم مباشرة المهندسون والأطر والمستشارون والتقنيون والمنشطون[7].

ويشغل مناصبَ الأطر العليا أساسا المهاجرون الأوروبيون والصينيون والأتراك. أما المهاجرون المنحدرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (السنغاليون والكونغوليون والإفواريون والكاميرونيون) فيشتغلون بشكل خاص في قطاع ترحيل الخدمات (أساسا في مراكز النداء).

وتُبرز أحدث معطيات وزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2015 أن المغرب يضم 7755 من العمال المهاجرين، في حين أحصى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نفس السنة وجود 23055 منهم. ويمكن تفسير هذا التفاوت بين الرقمين في كون وزارة الشغل لم تقدم سوى عدد العمال المهاجرين الذين يتوفرون على عقود شغل تحمل تأشيرة مصالحها، والبالغ عددهم 7755 مهاجرا.

من جانبها، أحصت مفتشية الشغل برسم سنة 2015، وجود 1667 عاملا مهاجرا يعملون في 426 مقاولة، مبرزة أن 76.12 في المائة منهم هُمْ في وضعية قانونية و21.47 في المائة منهم يوجدون في وضعية غير قانونية. ويشتغل العمال المهاجرون أساساً في المراكز الحضرية : الدار البيضاء-أنفا، وآسفي، والرباط، وطنجة، وفاس-بولمان وأكادير.

وجدير بالذكر أن المعطيات المقدمة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالشغل ومن مختلف المؤسسات لا تتضمن أرقاما عن العمال المهاجرين غير المصرح بهم ولا أولائك الذين يعملون في القطاع غير المنظم.

3. صعوبة في قياس التأثير الحقيقي للهجرة على سوق الشغل الوطنية

حسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغ حجم التشغيل في المغرب حوالي 10.7 مليون شخص. ويقدر عدد الساكنة النشيطة بـ 12 مليون شخص، أي بزيادة 135.000 شخص مقارنة مع سنة 2016. وارتفع عدد العاطلين بزيادة تقدر بـ 49.000 شخص، ليصل بالتالي عدد العاطلين على المستوى الوطني إلى نحو 1.2 مليون شخص.

وزاد حجم البطالة بنسبة 4.2 في المائة، وبالتالي ارتفع معدل البطالة من 9.9 إلى 10.2 في المائة على المستوى الوطني، ومن 14.2 إلى 14.7 في المائة بالوسط الحضري، في حين ظل المعدل مستقرا في نسبة 4 بالمائة بالوسط القروي.

لذلك، ينبغي أن يأخذ تحليل علاقة الهجرة بسوق الشغل بعين الاعتبار كل هذه المعطيات. فتأثير الهجرة على سوق الشغل لا يستهان به، على الرغم من أن المهاجرين البالغ عددهم 101.200 شخص لا يمثلون سوى 0.3 في المائة من ساكنة البلاد.

ويمكن أن يكون في المستقبل لموجات الهجرة الوافدة على المغرب تأثير مهم على سوق الشغل بالبلاد، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود 56.000 مهاجر تقدموا بطلبات لتسوية وضعيتهم الإدارية، و20.000 آخرين غير مشمولين بالإحصائيات الرسمية. ويشتغل بعض هؤلاء المهاجرين في القطاع المنظم، بينما يزاول آخرون أنشطة معيشية في القطاع غير المنظم.

[7] وزارة الشغل

وفي ضوء موجات الهجرة المستقبلية، والتي ستتم أساسا داخل القارة الإفريقية، فإن المغرب مدعو، عند تدبيره لموجات الهجرة، إلى استحضار مسألة الانتقال الديموغرافي، الذي يتقدم بوتيرة مهمة. ويتعين على بلادنا أن تتهيأ للتغيير الديموغرافي الذي ستواجهه، حيث سيبلغ عدد سكانها، وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، 43.6 مليون نسمة في سنة 2050 بدلا من 33.8 مليون نسمة المسجلة منذ حوالي أربع سنوات.

إن النقص الحاصل في التوفر على معطيات دقيقة حول العمال المهاجرين بالمغرب (التشغيل الذاتي، القطاع غير المنظم، الإنتاجية والقيمة المضافة، تعويض المواطنين بالعمال المهاجرين...)، يجعل قياس الأثر الحقيقي للهجرة على سوق الشغل أمرا صعبا، مما يُبرِزُ الحاجة إلى تعميق المعارف بهذا الشأن وإنجاز دراسات إحصائية حول الموضوع.

ج. الهجرة بالمغرب وانعكاسات الأزمات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لا سيما الأزمتان الليبية والسورية

إن تحليل الوضعية الجيوسياسية في المنطقة يبرز أن حجم التأثير الذي قد يتعرض له المغرب وسوق الشغل به مرشح للارتفاع.

ذلك أن استمرار الأزمة المندلعة في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في سوريا، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أفواج المهاجرين المنحدرين من هذه المنطقة.

كما أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها ليبيا، هذا البلد الذي كان المهاجرون يُقبِلون عليه سواء للاستقرار به أو قصد العبور نحو الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط (نحو إيطاليا)، جعلت الملاحظين والخبراء الدوليين يستخلصون أن أفواج المهاجرين المتدفقة على هذه المنطقة ستتوجه على الأرجح في اتجاه المغرب.

إن هذه الخلاصات لا تعني المغرب فحسب، وإنما إسبانيا أيضا التي قد تتمكن أفواج من المهاجرين يبلغ عددهم 788.400[8] في أي لحظة من بلوغ حدودها مرورا عبر المغرب.

د. آفاق الهجرة والانضمام المرتقب للمغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)

تشهد أعداد المهاجرين المنحدرين من القارة الإفريقية ارتفاعا سَنَةً تِلْوَ الأخرى، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه الأعداد بالنظر إلى التحولات الديمغرافية التي ستشهدها القارة خلال الأربعين سنة القادمة.

وحسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، يُمَثل الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة أزيد من 20 في المائة من إجمالي سكان إفريقيا، أي أكثر من المتوسط العالمي، وهي نسبة مرشحة للارتفاع. كما أن متوسط العمر في القارة الإفريقية، البالغ حاليا 18 سنة والذي يجعل من إفريقيا أكثر منطقة في العالم تضم ساكنة شابة، سيرتفع إلى 24 سنة في غضون السنوات المقبلة. وحسب التوجهات الديموغرافية الحالية، فإن وتيرة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل بإفريقيا تعتبر الأسرع في العالم. وتُبَين

[8] حسب إحصائيات الأمم المتحدة برسم سنة 2017

معطيات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، أن الساكنة الإفريقية في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة) تضاعفت أربع مرات ما بين سنتي 1960 و2010 وستُواصل ارتفاعها خلال الأربعين سنة القادمة.

من جهة أخرى، فمن شأن الانضمام المرتقب للمغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، التي تعتمد بروتوكولا حول حرية تنقل الأشخاص وحق السكن والإقامة، أن يفتح الباب أمام توافد أعداد مهمة من الأشخاص المنحدرين من هذه المنطقة التي تشهد نمواً ديموغرافيا متسارعا.

وتبلغ ساكنة بلدان غرب إفريقيا 372 مليون نسمة (حسب إحصائيات سنة 2017) ومن المتوقع أن يصل تعدادها إلى 810 ملايين نسمة في سنة 2050. وقد سجلت هذه المنطقة سنة 2017 حوالي 7 ملايين مهاجرٍ، أي ما يمثل 1.8 في المائة من مجموع ساكنتها. وقد بلغت هذه النسبة 2.2 في المائة سنة 2010 رغم أن عدد المهاجرين لم يبلغ حينها سوى خمسة ملايين شخص، الشيء الذي يُبرز النمو الديموغرافي المهم الذي تعيش على إيقاعه هذه المنطقة من القارة.

هـ. تحليل تأثيرات الاندماج الإقليمي للمغرب مع بلدان غرب إفريقيا على الهجرة وسوق الشغل

لا شك أن الاندماج بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو" في المجال التجاري وآفاق تعزيز هذا الاندماج في إطار الانضمام المحتمل للمغرب إلى المجموعة وإرساء منطقة قارية للتبادل الحر (ZLEC) (سيما على مستوى خفض الرسوم الجمركية)، كلها عوامل ستؤدي إلى رفع حجم تبادل السلع و الخدمات.

واعتبارا لبروتوكول حرية تنقل الأشخاص الذي تعتمده مجموعة "سيدياو" وبالنظر إلى تنامي أعداد الشباب في سن العمل ببلدان المجموعة، فمن المنتظر أن يتزايد تدفق أعداد المهاجرين، مما سيكون له بالتأكيد تأثير على المدى القصير على سوق الشغل خاصة بالمغرب، وذلك بالنظر إلى الترابط الوثيق القائم بين حركية اليد العاملة وبين تطوير قطاع تجارة السلع والخدمات بين بلدان المنطقة.

فبالنسبة للمهاجرين وبلدانهم الأصلية، سيكون التأثير ذا طابع اقتصادي بالأساس، خاصة من خلال إرسال التحويلات المالية للأسر، وتعزيز القدرات وتَمَلُّكِ التكنولوجيات، خصوصا بالنسبة لليد العاملة المؤهلة.

أما بالنسبة للمغرب، فيمكن أن تنطوي هجرة اليد العاملة القادمة من بلدان غرب إفريقيا، في إطارٍ قانوني ومنظم، على العديد من المزايا. إذ ستتجلى انعكاساتها الاقتصادية في تعزيز المبادلات التجارية، والاستجابة لحاجيات جملة من الفروع المختصة في قطاعات الاتصالات والفلاحة والبناء والسياحة، وبالتالي فإن تأثير تعويض المغاربة بالمهاجرين في مناصب الشغل سيكون محدودا. وفي السياق الحالي، يتجلى انعكاس اليد العاملة على سوق الشغل أساسا في القطاع غير المنظم، لاسيما في مجال البناء والفلاحة والتجارة وبعض فروع الخدمات من قبيل السياحة.

كما يمكن أن ترتفع نسبة هجرة اليد العاملة من الشمال نحو الجنوب على المدى المتوسط. فرغم أن هذه الهجرة تعد محدودة في الوقت الراهن ولا تثير اهتمام المهاجرين بالقدر الكافي، فإن من شأن تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المغربية المباشرة ونمو التجارة وتنظيم سوق إقليمية في منطقة غرب إفريقيا (تعريفة خارجية مشتركة) أن يعزز هجرة الأطر والعمال المغاربة نحو بلدان مجموعة "سيدياو". كما

يمكن لحاجيات بلدان "سيدياو" من اليد العاملة المؤهلة في مجالات مختصة على غرار الخدمات (قطاع المالية، القطاع البنكي، التأمينات)، والسقي والهندسة المدنية أن تشجع تنامي هذا النوع من الهجرة.

وعموماً، لا يزال التأثير الإيجابي لهجرة اليد العاملة سواء على اقتصاد المغرب أو بلدان منطقة "سيدياو" محدودا ولا يؤتي الثمار المرجوة منه على مستوى تحسين التنافسية وتكوين الرأسمال البشري. ذلك أن غياب سوق شغل إقليمية ويد عاملة مؤهلة، يقلص بشكل كبير الآثار التي يمكن أن يحققها وجود اقتصاد تنافسي يتوفر على يد عاملة مؤهلة بشكل جيد ومختصة، بمقدورها جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في مجال الابتكار.

III. رؤية المجلس من أجل بلورة سياسات وطنية للهجرة تكون تشاركية وتضمن حقوق الإنسان للمهاجرين وتحفز التنمية المشتركة

لقد دأبت بلادنا على المشاركة الفعالة في الدينامية الدولية حول قضايا الهجرة. ففضلا عن انضمامه إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين، بادر المغرب سنة 1990 إلى الاشتغال بمعية مجموعة من الدول على إعداد صَكٍّ أممي في مجال الهجرة، سيخرج في ما بعد في شكل "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة في دجنبر سنة 1990.

ومنذ ذلك التاريخ، أضحى المغرب فاعلا لا غنى عنه وطرفا مشاركا في أهم المبادرات الدولية المتعلقة بالهجرة، نذكر منها مسلسل مبادرة برن لـ"تدبير الهجرة من خلال التعاون بين الدول"، التي أطلقتها سويسرا سنة 2001؛ واللجنة العالمية للهجرة الدولية التي أحدثتها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2005، من أجل إدراج قضايا الهجرة في الأجندة الدولية؛ والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي تَرْأَسُه هذه السنة كل من المملكة المغربية وألمانيا.

ورغم هذه المبادرات المختلفة، فإن المغرب يحمل قناعة راسخة مفادها أن تدبير ظاهرة الهجرة والإحاطة بمداها وطابعها المركب يثيران العديد من الانشغالات التي لا تهم بلداً بمفرده ولا منطقة أو قارة لوحدها، بل تعتبر مسؤولية يتعين أن تتقاسمها جميع البلدان وكل الفاعلين، وهو ما يفسر الأهمية التي يوليها المغرب لهذا الموضوع، خاصة من أعلى سلطة للبلاد.

وكما جاء في الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي المنعقدة بأبيدجان في نونبر 2017، فإن المملكة المغربية تؤكد التزامها الكامل، بدورها الطبيعي، كصلة وصل بين القارة الإفريقية التي تنتمي إليها وبين أوروبا، شريكها الأول، وهما تَجَمُّعَان إقليميان كلٌّ منهما **"يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للآخر، فهما بالتالي على نفس القدر من الأهمية. وكما أنهما متساويان أمام التحديات المطروحة، فهما كذلك أمام الفرص المتاحة لهما، والمسؤوليات المنوطة بهما".**

وقد عمل المغرب، بوصفه بلد استقبال لهجرة قادمة أساسا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، على الانخراط بشكل فعال في ملف الهجرة، من خلال تبني سياسة وطنية مندمجة في مجال الهجرة واللجوء، تمت ترجمتها إلى أحدَ عشر برنامجَ عملٍ تهمُّ العديد من المجالات: التعليم والثقافة؛

الشباب والرياضة؛ الصحة؛ السكن؛ المساعدة الاجتماعية؛ التكوين المهني والتشغيل، فضلا عن تنظيم عمليتين لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بالمغرب بشكل غير قانوني.

كما يعتبر المغرب محركا حقيقيا للأجندة الإفريقية حول الهجرة. فقد دعا إلى الارتقاء بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا إلى مستوى "ميثاق مشترك" جديد، من أجل تطوير نموذج شراكة جديد يشجع على قدرة تنافسية مشتركة، وتوطين المقاولات المنتجة بكلا القارتين، وضمان حركية منظَّمة لتنقل الأشخاص.

إن الارتفاع المرتقب لأعداد المهاجرين يتطلب نهج مقاربة استباقية واتخاذ تدابير تُمكن من ضمان إدماجٍ أفضل للمهاجرين، لا سيما في أفق انضمام المغرب إلى مجموعة "سيدياو". وقد أعرب المغرب في هذا الإطار عن عزمه جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وآلية لتعزيز التضامن.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتجند جميع القوى الحية للبلاد حول رؤية جديدة من أجل بناء نمط جديد للحكامة في ميدان الهجرة، يتم وضعه على المستوى الوطني والترابي، من خلال مقاربة إنسانية شاملة ومشتركة، وضمان اندماج يحقق وقعا إيجابيا أقوى للهجرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإرساء انسجامٍ أفضل بين استراتيجية الهجرة وباقي السياسات العمومية.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي اعتبار الهجرة بمثابة مَوْرِدٍ مستدامٍ وحَلٍّ، ضمن الحلول الواردة، لمعالجة مختلف الإشكاليات المرتبطة بالتنمية ويساهم في إقامة مجتمع متشبع بقيم التضامن واحترام التنوع والتعايش والتماسك الاجتماعي وحوار الحضارات.

وقد أضحى بناء هذه الرؤية اليوم أمرا لا غنى عنه من أجل ضمان كرامة كل المهاجرين وتحقيق عيش أفضل لهم، والعمل على أن يتسنى لكل واحد منهم أن يُحَرِّرَ طاقته الإبداعية ويُخرج ما يمتلكه من قدرة على الابتكار إلى حيز الوجود، وأن يَبْلُغَ مستوى الرفاهية الذي يرنو إليه، وذلك من خلال الحصول على عمل لائق والولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية ومنظومة التربية والتكوين ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وتتمثل الغاية من هذا التوجه في جعل المغرب مِنَصَّة إقليمية لتعاون ثلاثي الأطراف يضم المغرب وأوروبا وإفريقيا في مجال تعزيز القدرات والنهوض بالابتكار والارتقاء بمنظومة التربية والتكوين، بما يسمح بتوفير فرص يمكنها خلق الثروة ومناصب الشغل وتحسين تنافسية السوق الإفريقية.

وينبغي أن يرتكز هذا التعاون على دينامية تتيح، فضلا عن الإسهام في مجال المعرفة، الولوج إلى دورات للتكوين المهني من خلال المشاركة الفعلية للمؤسسات والبنيات ذات الصلة، بالإضافة إلى إحداث مجمع إفريقي للتكوين في المهن بالمغرب.

ولتحقيق هذه الغاية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مداخل قَبْلِيَّة لإعمال الرؤية المشار إليها أعلاه. وتتمحور هذه المقترحات حول المحاور التالية:

- **خيار انفتاح أكيد**: إعمالا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، واعتبارا للموقع الجغرافي للمملكة ولتقاليد كرم الضيافة التي تمتاز بها، وتاريخها المطبوع بتلاقح الحضارات، فإن المقاربة الوطنية في مجال الهجرة يجب أن تحرص على التجسيد الفعلي لهذا الاختيار في السياسات العمومية المعتمَدة، لكن دون أن يتعارض ذلك مع الاعتبارات الأمنية المشروعة؛
- **ضرورة الحرص على احترام النظام العام**: ينبغي أن يتم إعمال الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة في احترام تام للنظام العام ولتقاليد الأمة المغربية وثوابتها. إذ يتعين الحرص في إعداد هذه الاستراتيجية على تجنب النقاش المتجاوز حول تساهل الدول ومؤسساتها وتهاونها، لكن مع إرساء إطار واضح، يسمح بالتصدي لمشاعر الخوف والقلق والتي يتم ربطها، غالبا دون وجه حق، بالهجرة؛
- **إعطاء الأولوية للتشاور والشراكة من أجل تحقيق إقلاع مشترك لإفريقيا**: ينبغي على المغرب أن يحرص على الحوار الدائم مع شركائه المباشرين، إن على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، أخذاً بعين الاعتبار انتماءَهُ وروابطه متعددة الأشكال وعلاقاته التاريخية مع إفريقيا، ومع مراعاة تعهداته والتزاماته التعاقدية مع أوروبا. وهو المنطق نفسه الذي يجب أن يحكم انخراطه في المجتمع الدولي عبر هيئاته المتنوعة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي يركز على المهاجرين وليس على اللاجئين وطالبي اللجوء.

IV. التوصيات الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ذات الطابع المؤسساتي

أ. إرساء نمط حكامة مبتكَر بغية جعل الهجرة رافعة حقيقية للتنمية المشتركة والتعاون والتضامن، قادرة على ضمان انسجام السياسات العمومية والأجندات المتعلقة بهجرة اليد العاملة

يقتضي هذا النمط من الحكامة الحرص على التنسيق واعتماد تدخل شامل متعدد الأبعاد، قائمٍ على إشراك مجموع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حلول مستدامة لتدبير تدفقات الهجرة.

ويتعين أن يرتكز على مقاربة إنسانية ومنسجمة، قادرة على التأثير في مستويات : السياسات الوطنية، التنسيق شبه الإقليمي، المقاربة القارية، والشراكة الدولية.

ويجب أن يستهدف الأسباب العميقة للهجرات، كما أن عليه أن يشجع خلق مسارات هجرة منتظمة وتيسير حركية الكفاءات من أجل تعزيز التنمية بإفريقيا، مع الحرص على مكافحة الهجرة القسرية والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم على طول مسارات الهجرة.

كما ينبغي أن يأخذ نمط الحكامة الذي يدعو المجلس إلى اعتماده بعين الاعتبار الترابط القائم بين تطوير التجارة وهجرة اليد العاملة، من خلال أخذ هذا النوع من الهجرة بالحسبان خلال وضع الاتفاقات التجارية واتفاقيات الاستثمار (المبرَمَة مع البلدان الإفريقية).

ومن الضروري أن يرتكز في الآن ذاته على أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد الاستقبال ولبلد المَقصِد (لاسيما حركية اليد العاملة ونقل الكفاءات والتكنولوجيات) وكذا على مجالات الاندماج الإقليمي.

ويجب أن يضمن نمط الحكامة الانسجام بين مختلف المخططات والسياسات العمومية على الصعيد الإقليمي والقاري، لاسيما من خلال تعزيز التعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، يُثَمِّن المجلس مقترح إحداث المرصد الإفريقي للهجرة، الذي جاءت به الأجندة الإفريقية حول الهجرة، ويدعو إلى الإسراع بإخراجه إلى حيز الوجود، على أن تناط به أساسا مهمة توفير المعطيات حول حركة المهاجرين وتعزيز قدرات الفاعلين على المستوى الوطني والإقليمي في مجال تجميع المعطيات الموضوعية والموثوق بها حول الهجرة وتعزيز التعاون على المستوى القاري والدولي في هذا المجال. كما ينبغي إحداث خلية للرصد والوقاية تسهر على ضمان تتبع وضعية الهجرة في كل بلد إفريقي وتبادل التجارب بين البلدان، وذلك من أجل الدفع ببناء نمط حكامة إفريقي لظاهرة الهجرة.

ب. تعزيز التعاون الدولي من أجل تدبيرٍ أفضل لتدفقات الهجرة

ينبغي أن يَدْعَم هذا التعاون الدولي إعمال "الأجندة الإفريقية حول الهجرة" وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030، خصوصا الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، والتصدي لتغيّر المناخ وآثاره السلبية؛ وبآليات الإنذار المبكر الرامية إلى الوقاية من النزاعات وتسويتها، وكذا بتحقيق التنمية المستدامة والمُدمِجة.

وفي هذا السياق، يتعين إجراء بحث يُمَكِّنُ من تحديد المناطق الأكثر تعرضا للإشكاليات الناجمة عن الهجرة، وفق معيار موضوعاتي (الأمن الغذائي، الطاقة، التربية والتكوين،...) ومعيار جغرافي، باتخاذ تدابير قَبْلِيَّة تمكن من استهداف الأسباب العميقة للهجرة وتحسين جودة حياة الساكنة داخل البلدان.

كما يتعين اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى مكافحة التهديد الجيوسياسي البنيوي والتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وذلك قصد ضمان هجرة آمنة. إذ من الواجب اتخاذ تدابير في هذا المضمار تَهُمُّ تعزيز الإطار التشريعي والسياسي وتقوية قدرات الفاعلين وتشجيع تبادل المعطيات والتعاون في المجال الأمني (التعاون بين أجهزة الشرطة، القضايا الإجرامية،....).

ويجب أن يعمل التعاون الدولي على استثمار المنجزات الملموسة لمسلسل الرباط[9]، سواء في مجال الحوار السياسي أو في تنفيذ مشاريع ملموسة على المستوى الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يُمَكِّن هذا التعاون من تعبئة فعاليات المجتمع المدني المنظَّم، لاسيما الجمعيات العاملة في مجال التضامن الدولي، حول قضايا الحماية الاجتماعية للمهاجرين.

---

[9] "مسلسل الرباط" هو أرضية للتعاون السياسي بين البلدان المعنية بطرق الهجرة التي تربط بين إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وشمال إفريقيا وأوروبا.

https://www.rabat-process.org/fr/about/processus-de-rabat

من جهة أخرى، من الضروري إرساء ترابطٍ وتفاعلٍ أفضل بين أشكال التعاون التي ينخرط فيها المغرب في مجال الهجرة، بالإضافة إلى الحرص على التنسيق المحكم بين مختلف المتدخلين، وذلك من أجل ضمان انسجام الاستراتيجية المعتمدة في ميدان الهجرة مع باقي السياسات العمومية.

ج. ضمان تمويل مستمر من أجل تدبير فعال لجهود إدماج المهاجرين

يدعو المجلس إلى مواصلة توفير الدعم المالي لسياسة الهجرة، مع استهداف القطاعات الأساسية، لاسيما الحماية الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني والصحة.

وينبغي وضع آليات تمويلية أخرى أكثر مرونة من أجل الاستجابة للحاجيات المتعلقة بتمويل مشاريع السياسات القطاعية الخاصة بإدماج المهاجرين.

V. توصيات عملية من أجل تنفيذٍ أفضل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

أ. ضمان تنزيلٍ أمثل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على المستوى الترابي

ينبغي أن يُنظر إلى الهجرة وحركية المهاجرين كتَحَدٍّ جديد يقتضي اتخاذ تدابير ملموسة على المدى القصير يتم تنزيلها على الصعيد المحلي. ولتحقيق هذه الغاية، من اللازم العمل على التنفيذ الأفضل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، خصوصا على مستوى آليات الحكامة المحلية والترابية، وكذا إدماج بُعْدِ الهجرة في برامج تنمية الجماعات الترابية وبرامج التنمية الجهوية.

وينبغي في هذا الإطار، العمل على تحسيس المنتخبين المحليين والإدارة الترابية بمسألة الهجرة، والحرص على إدماج الحاجيات التنموية للمهاجرين وحقوقهم بشكل منهجي في التخطيط الاستراتيجي على المستويين المحلي والجهوي، بالإضافة إلى تتبع دينامية التطور المجالي للهجرة بالمغرب.

ويتمثل الهدف من هذا العمل، في تشجيع انخراط المهاجر في المجال الترابي، من خلال مشاركته في التغيير الإيجابي لواقع وصورة المدينة والجماعة التي اختار الاستقرار فيها، وذلك بغية تفادي إقصاء المهاجرين وجعلهم خارج معترك الحياة بالمدينة، وتجنب تَشَكُّلِ تجمعات وبؤر تضم المهاجرين، على غرار تلك التي يلاحظ تكونها بجوار مراكز تجمع وانطلاق وسائل النقل العمومية (نموذج المحطة الطرقية بالدار البيضاء).

وينبغي أن يعمل هذا التنزيل الترابي لسياسة الهجرة على تجاوز تمركز النمو الاقتصادي في المغرب في الأقطاب الحضرية الكبرى من قبيل الدار البيضاء وطنجة أو مراكش، بل يقتضي التركيز أيضا على المدن المتوسطة الصاعدة.

ويقتضي التدبير الناجع للهجرة على المستوى الترابي والمحلي، إرساء آليات لتوجيه المهاجرين كفيلة بأن تضطلع بدور مهم في تيسير استقبالهم وإدماجهم في المجتمع. كما يستدعي العمَلَ، وفق مقاربة تشاركية، على إشراك النسيج الجمعوي المحلي، على اعتبار أن المجتمع المدني يعد رافعة بيداغوجية ناجعة من أجل تيسير إدماج ثقافة حقيقية للاستقبال في سياسة المدينة.

ب. تعزيز إدماج المهاجرين بالمغرب عن طريق توفير العمل اللائق وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية

يُشكل الإدماج عن طريق التشغيل عنصرا مركزيا في عملية إدماج الأجانب في المجتمع المغربي. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز مسلسل إدماج المهاجرين عبر التشغيل، وذلك من خلال تأهيل الآليات القائمة، بما يُمَكِّنُ من تحقيق ولوجٍ منصف إلى سوق الشغل.

ويتعين في بادئ الأمر، إنجاز دراسة بهدف تحديد الحاجيات المستقبلية لسوق الشغل وإعداد قاعدة معطيات حول مؤهلات المهاجرين ومجالات اختصاصهم (في القطاعين المنظم وغير المنظم).

وينبغي أيضا تطوير آلية التصديق على مكتسبات الخبرة المهنية لتشمل المهاجرين وربطها بإطار مرجعي للوظائف والمهن، كما يجب وضع آليات تُمَكِّنُ من معادلة الشهادات التي يحملها المهاجرون.

ويوصي المجلس أيضا باعتماد آلية الهجرة الدائرية لليد العاملة (على غرار التعاون القائم بين المغرب وإسبانيا في القطاع الفلاحي)، وتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بتشغيل العمال المهاجرين بما يسمح بتيسير اندماجهم وكذا بالاستجابة لحاجيات الفاعلين الاقتصاديين.

كما يدعو المجلس إلى تعزيز ولوج المهاجرين، على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة، إلى الحقوق الاجتماعية، خصوصاً في قطاعات الصحة والتربية والتكوين.

وفي مجال الصحة، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للصحة الوقائية، وللحاجيات الصحية للنساء والأطفال القاصرين وذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من المهاجرين.

ج. تشجيع الاندماج الثقافي للمهاجرين

يعد التنوع الإثني والثقافي والديني محوراً جديداً ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في مجال تدبير الهجرة، وهو محور ينطوي على جملة من التحديات، لا سيما على المستوى المحلي والترابي. وللتمكن من رفع هذه التحديات، يوصي المجلس باتخاذ تدابير ملائمة لواقع المجالات الترابية ولوضعية المهاجرين وخصوصياتهم، وذلك من أجل ضمان اندماج أفضل لهذه الفئة في المجتمع وتوفير الشروط المواتية للعيش المشترك.

ويقتضي هذا الأمر توفير دورات تكوينية لغوية ملائمة تُمَكِّنُ من اكتساب أدوات التواصل اللغوي داخل المجتمع المغربي.

كما يوصي المجلس بوضع آليات تُمَكِّنُ من تبادل التجارب بين الشباب وتُشَجِّع على تلاقح الثقافات، على شاكلة برنامج "إراسموز" (ERASMUS) المعتمد في أوروبا.

د. بث دينامية تشجع حركية الأشخاص

يوصي المجلس بتطوير جيل جديد من أشكال وآليات حركية الأشخاص، تسمح بتشجيع الهجرة الآمنة والمُنَظَّمَة والنظامية، من خلال مسارات هجرة قانونية تكون مُتاحة بشكل أفضل وأكثر مُلاءمة.

ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي تعزيز آليات حركية الأشخاص (بما في ذلك الهجرة المؤقتة أو الدائرية) وتوسيع نطاق أنظمة منح التأشيرات، بما يكفل تيسير حركية الطلبة والمقاولين.

إن من شأن هذه الآليات أن تساهم في الحد من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وذلك من خلال تشجيع طرق الهجرة القانونية وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين عبر تعزيز آليات الدعم والمساعدة وتأهيلها.

كما ينبغي توفير المناخ الملائم والشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة من أجل عكس اتجاه هجرة الأدمغة، من خلال تطوير إمكانيات تسمح بتسريع عودة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.

وفي السياق ذاته، يُمْكِنُ للمغرب أن يستفيد من اليد العاملة المؤَهَّلة المتوفرة في سوق الشغل على المستوى الدولي، من خلال اعتماد مقاربة استباقية لتحفيز استقطاب الكفاءات الموجودة بالخارج والتي اكتسبت تجارب ومعارف عالية معترف بها.

هـ. تعزيز التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، من خلال تعبئة هيئات المجتمع المدني المنظَّم ووسائل الإعلام

يدعو المجلس إلى تعزيز دور الفاعلين بالمجتمع المدني المنظَّم في مجال تحسيس الساكنة بالدور الإيجابي للهجرة في التنمية الاقتصادية وكذا في النهوض بحقوق الإنسان.

ويتعين على هؤلاء الفاعلين تتبع السياسات المعتمدة والتدابير المتخذة في مجال الهجرة، من أجل ضمان الإعمال الفعلي للقوانين والمعايير والقواعد الوطنية والدولية ذات الصلة.

وينبغي أيضا النهوض بمساهمة النقابات والمنظمات المهنية في تعزيز قدرات العمال المهاجرين.

كما تقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة على قدر كبير من الأهمية تتمثل في تبديد الصور النمطية عن الهجرة والمهاجرين، وتثمين الدور الإيجابي الذي تضطلع به الهجرة في تنمية المجتمع المغربي.

ولهذه الغاية، ينبغي العمل على تقوية مكانة الإعلام في استراتيجيات التعاطي مع قضايا الهجرة. وهي مقاربة ستمكن من دون شك من تسريع الجهود الرامية إلى توفير الظروف المواتية لتيسير إدماج المهاجرين.

ويجب أن يشمل مكون التواصل وسائل الإعلام العمومية والخاصة. ويتعين في هذا السياق تشجيع إقامة تعاون بين وسائل الإعلام المغربية ونظيراتها من باقي الدول الإفريقية، من خلال وضع برامج للتبادل والإنتاج المشترك للمضامين الإعلامية، عبر الاستفادة من صناديق التمويل الخاصة بدعم المنتجات الإعلامية، على غرار تلك التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتدعمها قنوات أوروبية (فرنسية وألمانية).

وفي السياق نفسه، يدعو المجلس إلى خلق قناة تلفزية إفريقية تتخذ من المغرب مقرا لها، ويمكن في هذا الإطار استثمار تجربة بعض القنوات الوطنية التي تبث في العديد من الدول الإفريقية.

و. تأهيل الإطار التشريعي الوطني

لابد من التأكيد على أن ملاءمة الإطار القانوني وتحيينه يشكلان شرطا أساسيا لإنجاح عملية إدماج المهاجرين. ولهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتأهيل القوانين الوطنية، بما يسمح بملاءمتها وضمان التقائيتها مع المعايير الدولية ذات الصلة، وهو ما يتطلب في بادئ الأمر المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واستكمال مسلسل المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، وخلق دينامية وتفاعل بين هذه الصكوك الدولية وبين التشريع الوطني، خاصة وأن المغرب اتخذ مبادرات ذات طابع قاري ودولي في مجال الهجرة.

وينبغي في هذا الصدد الإسراع بتعديل قانون الجنسية المغربية، من خلال المصادقة على مشروع القانون رقم 19.13 الذي يقضي بتغيير الفصل 10 من القانون المذكور المتعلق باكتساب الجنسية المغربية.

كما يتعين الحرص على استفادة المهاجرين، على غرار المواطنين المغاربة، من إعمال التشريعات المنظمة للشغل، ومن ثَمَّ تبرُز ضرورة تأهيل القواعد المطبقة على تشغيل الأجانب فوق التراب المغربي، لاسيما الأحكام القانونية المنظمة للمجال الاجتماعي وكذا القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة. حيث ينبغي ملاءمة هذا النص القانوني مع الضمانات القضائية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، وذلك بغاية الوقوف عند بعض القيود التشريعية التي تعيق تمتع المهاجرين ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتعين العمل بتشاور مع المنظمات المهنية للمشغلين والأجراء، على إعادة النظر بشكل خاص في التشريع المنظم للشغل بشكل يضمن معاملة العمال المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية على قدم المساواة مع المواطنين، بما في ذلك ما يتصل بممارسة جميع الحقوق النقابية.

وأخيرا، يوصي المجلس بتخويل المهاجرين الحق في تكوين الجمعيات، كما تضمن ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على غرار القانون المتعلق بالتعاونيات الذي سمح لجزء كبير من المهاجرين بمزاولة أنشطة مدرة للدخل.

ز. تعزيز التنسيق بين الهيئات المكلفة بجمع المعطيات وإعداد الإحصائيات حول الهجرة

يوصي المجلس بتعزيز المعرفة بظاهرة الهجرة وتوفير الدراسات الإحصائية المتعلقة بها، والعمل على ضمان التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بجمع المعطيات وإعداد الإحصائيات ذات الصلة، لا سيما القطاعات الحكومية المكلفة بالداخلية والهجرة والشغل، وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط.

ويرى المجلس أن من شأن هذا العمل، أن يُمَكِّنَ من سد النقص الحاصل في توفر المعطيات الدقيقة والمعمقة حول العمال المهاجرين، مما سيسمح بتحقيق فهم أفضل لظاهرة الهجرة بالمغرب وتأثيرها على سوق الشغل الوطنية.